

Distr.: General
27 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير ملخصاً للتقدم المحرز في تنفيذ الجزء المعنون "تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه هيئة جامعة هي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تعرف باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويغطي التقرير التقدم المحرز فيما يتعلق بالمبادئ العامة، وحوكمة الهيئة، والإدارة والموارد البشرية، والتمويل، والترتيبات الانتقالية.

* A/67/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

230812 220812 12-44475 (A)



أولاً - مقدمة

١ - بموجب القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على مستوى المنظومة، أنشأت الجمعية العامة هيئة جامعة هي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تعرف باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين والسابعة والستين عن تنفيذ جزء القرار المعنون "تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". ويغطي هذا التقرير، الذي يقدم وفقاً لذلك الطلب، المبادئ العامة، وحوكمة الهيئة، والإدارة والموارد البشرية، والتمويل، والترتيبات الانتقالية.

٢ - وفي نفس القرار، قررت الجمعية العامة استعراض أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دورتها الثامنة والستين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم لها في تلك الدورة تقريراً شاملاً في هذا الخصوص.

٣ - وقدم تقرير مرحلي أول إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (A/66/120). أما هذا التقرير فيتضمن معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته الهيئة، مع التركيز على الجوانب المؤسسية والتحديات التي تواجهها، وذلك بعد مرور عامين على تأسيسها، وبعد حوالي ١٨ شهراً من بدء عملها بشكل كامل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ثانياً - التقدم العام

ألف - المبادئ العامة

٤ - منذ تاريخ الانتهاء من إعداد التقرير المرحلي السابق في ١ تموز/يوليه ٢٠١١، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجمع بين الولايات والمهام التي انتقلت إليها من الكيانات الأربعة السابقة التي كانت تعمل في ميدان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة). وتعمل الهيئة الآن كمجموعة موحدة، يرتبط فيها على نحو وثيق الدعم المعياري الذي تقدمه إلى الهيئات الحكومية الدولية، مع إنجاز الأنشطة التنفيذية على أرض الواقع والممارسة الفعلية لمهامها التنسيقية. وأخذت الهيئة دور الريادة في عمل الأمم المتحدة في ميدان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مما أدى إلى زيادة فعالية التنسيق والاتساق وتعميم المنظور الجنساني في جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وتعمل الهيئة لبلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك في شراكة مع الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. وتروّج الهيئة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كوسيلة ذات أهمية محورية للإسراع بتنفيذ أهداف الأمم المتحدة في مجالات التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أثبتت الهيئة بشكر وافٍ أهمية ولايتها والقيمة المضافة التي تقدمها كهيئة جامعة تقوم بمهام الدعم المعياري إلى جانب المهام التنفيذية ومهام التنسيق.

٦ - واستفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الفرص لمواءمة التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيدين العالمي والحكومي الدولي مع تقديم الدعم الميداني لجهود التنمية الوطنية. وبواسطة نهج متكامل، يزداد إنجاز الهيئة لنتائج محددة في تقديم الدعم للدول الأعضاء بناء على طلبها، وتعزيز الاتساق بين دعمها المعياري وعملها التنفيذي، وبين قيادة عملية مساءلة الأمم المتحدة في العمل الذي تقوم به في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتنسيق هذه العملية وتشجيعها. وتوجه هذه الأنشطة خطة استراتيجية، وإطار استراتيجي وميزانيات تعتمد عليها الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

٧ - وفي أعقاب التغييرات التي أدخلتها لجنة البرنامج والتنسيق على الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/16)، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٦ الإطار الاستراتيجي مع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ذاتها، ووضعت بذلك أساساً متيناً لإطار التخطيط والميزنة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأقر المجلس التنفيذي للهيئة خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2011/9) في مقرره ٣/٢٠١١. وبعد ذلك، وافق المجلس، في مقرره ٥/٢٠١١، على الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (UNW/2011/11)، التي تأذن بالتمويل لدعم استمرار عملية إدارة التغيير، بما في ذلك استعراض للهيئات الإقليمية ومبادرة للكفاءة والفعالية التنظيمية ترمي إلى مواصلة تعزيز قدرات الهيئة، ولا سيما في عملها على الصعيدين القطري والإقليمي. وتعمل الهيئة حالياً على إعداد مقترحات ميزانية فترة السنتين المقبلة.

٨ - وجرى تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته الهيئة في إنجاز ولاياتها وأولوياتها في تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى لجنة وضع المرأة (E/CN.6/2012/2) وإلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/1)، حسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤. وعرض هذان التقريران والتقارير الأخرى المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية صورة شاملة عن عمل الهيئة وأثرها والنتائج التي حققتها من خلال دمج جميع ولاياتها ومهامها.

٩ - وتحققت نتائج هامة في ستة من مجالات التركيز الرئيسية للهيئة: زيادة اضطلاع المرأة بدور قيادي ومشاركتها في جميع المجالات التي تؤثر في حياتها؛ وإتاحة قدر أكبر من التمكين والفرص في المجال الاقتصادي للنساء، ولا سيما لأكثرهن تعرضاً للاستبعاد؛ منع العنف ضد المرأة والفتاة وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المقدمة للناجيات منه؛ وزيادة اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية؛ وتعزيز قدرة الخطط والميزانيات على التجاوب مع هدف المساواة بين الجنسين على كافة المستويات؛ وتقديم الدعم لوضع قواعد وسياسات ومعايير عالمية في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتحققت أيضاً نتائج هامة في ما يتعلق بفعالية الإدارة والتنظيم.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استفادة كاملة من الشراكات الوطنية والعالمية لإفساح المجال أمام مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية. ففي مصر، على سبيل المثال، أسهمت جهود الهيئة في مجالي الدعوة وتوعية الناخبين في ازدياد عدد النساء اللاتي شاركن في التصويت في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١، حيث ازدادت نسبتهن من ٤٠ في المائة إلى ٤٦ في المائة. ومثل التمكين الاقتصادي مجالاً رئيسياً للنمو البرنامجي بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١١، حيث تم التحول من التركيز على الأمن الاقتصادي والمشاريع الصغيرة إلى أنشطة التدخل التي تستهدف المسائل الهيكلية، بما في ذلك حصول المرأة على الأصول الإنتاجية، ووصولها إلى الأسواق، والخدمات والعمل اللائق. ففي إثيوبيا مثلاً، قام برنامج مشترك معني بالمساواة بين الجنسين قاده هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم الدعم إلى الوكالة الاتحادية للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر، وشمل هذا الدعم تدريب حوالي ٤٠٠٠ امرأة على مهارات التسويق وإدارة الأعمال، وتدريب أكثر من ٥٠٠٠ امرأة على إقامة أعمال تجارية أو على توسيع مشاريعهن التجارية. وفي إطار الجهود المبذولة لوضع حد للعنف ضد المرأة، دعمت الهيئة الإصلاحات السياسية والقانونية، وخطط العمل الوطنية الجديدة، وتحسين تقديم الخدمات في ٣٧ بلداً. واستفادت الهيئة من دورها الجديد كرائدة على نطاق المنظومة في مجال المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز مشاركة المرأة في مجالي السلام والأمن، وذلك بوسائل من بينها دعم المشاورات التي منحت نساءً من ١٥ بلداً فرصة التحدث مباشرة إلى كبار المسؤولين في الأمم المتحدة. وأخيراً، دعمت الهيئة إدراج أهداف ومؤشرات أداء مراعية للمنظور الجنساني وخاصة بقطاعات محددة في الخطط والميزانيات لتيسير قياس التقدم المحرز وضمان المساءلة في التنفيذ، بحيث ترتبط بتنفيذ الأطر المعيارية. فعلى سبيل المثال، بفضل المساعدة التقنية التي قدمتها الهيئة، نشرت إثيوبيا خطة وطنية تشمل المؤشرات والأهداف الجنسانية، في حين أدرج كل

من ألبانيا وباكستان وجمهورية ترازيا المتحدة مؤشرات مراعية للمنظور الجنساني في أطر رصد أداء المؤسسات الحكومية.

١١ - وترتكز ولاية الهيئة على ضرورة الاستفادة من التآزر بين الجهود المعيارية والتنفيذية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي عام ٢٠١١، وضعت الهيئة أسس نهجها من خلال استراتيجية ذات أربعة محاور. أولاً، استخدمت المتديات الحكومية الدولية التي تركز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين لتأكيد وتعزيز القواعد والمعايير القائمة، ولإبراز الثغرات في التنفيذ ووضع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، في إطار لجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سبيل المثال. وثانياً، عملت الهيئة من أجل إدراج المنظور الجنساني في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة وغيرها من العمليات التي تضع خطط العمل، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ثالثاً، حثت الهيئة باستمرار على اعتبار تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألة شاملة وقائمة بحد ذاتها في آن واحد، ولها أهمية جوهرية بالنسبة للتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. رابعاً، استندت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحو متزايد على الأدلة والتجارب المكتسبة على الصعيد القطري، وذلك من خلال الشراكات مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، ومن خلال مهامها في مجال تعزيز المعارف والدعوة التي تشمل جهود تنمية القدرات بالتعاون مع الحكومات والأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني.

١٢ - ونُظِّم خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة اجتماع موازٍ أصدرت فيه رئيسات الحكومات بياناً مشتركاً عن المشاركة السياسية للمرأة، وشكل هذا الاجتماع مثلاً للعمليات غير الرسمية التي تستخدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز نواتج الأنشطة الحكومية الدولية. وشجعت المناقشات التي دارت في ذلك الاجتماع على اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٦/١٣٠ بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية. وأتاح ذلك القرار، والولايات التشريعية الأخرى المعنية بهذا الموضوع، إطاراً قوياً للأنشطة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تركيزها الرئيسي المتمثل في اضطلاع المرأة بدور قيادي ومشاركتها. وبالمثل، استفادت الهيئة من الأعمال التحضيرية لمناقشة الجمعية العامة لحالة المرأة في المناطق الريفية وللموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة (تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة) من أجل صياغة برنامج جديد مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، يتعلق بتعجيل التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة

الريفية. ويساهم هذا البرنامج المشترك في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٦ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية.

باء - الدور التنسيقي للهيئة

١٣ - خلال العام الماضي، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدماً كبيراً في زيادة فعالية وكفاءة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي بناء شراكات استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد استفادت استفادة كاملة من دورها القيادي بهدف تعزيز الاتساق وتعبئة العمل المشترك، وزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة، ووضع أطر المساءلة وتطبيقها، وتحسين التوازن بين الجنسين ووضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة.

١٤ - وتحققت إنجازات على مستويات عدة؛ فنتيجة لعضوية الهيئة في آليات تنسيق من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وأركانه الثلاثة (اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) ازداد الاهتمام بالأبعاد الجنسانية لمسائل السياسات الرئيسية. وتجلّى هذا الاهتمام في البيان الذي أدلى به مجلس الرؤساء التنفيذيين أمام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١١، وأقر فيه بضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أقل البلدان نمواً.

١٥ - وثمة إنجاز كبير يتعلق بالتنسيق والقيادة تمثل في وضع خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، استعرضها مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠١٢، مما مهّد الطريق لتنفيذها. وقد وضعت خطة العمل في إطار عملية تعاونية وتشاورية وتضمنت مرحلة تجريبية بمشاركة عدد محدود من الكيانات لضمان انطباقها العملي وجدواها. وتشكل خطة العمل إطار مساءلة موحداً لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، حيث تطبق نهج سجل الأداء وتضع الحد الأدنى من المتطلبات أو المعايير الخاصة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني استناداً إلى الولايات الحكومية الدولية. وتغطي الخطة الإدارة القائمة على النتائج، والموارد المالية والبشرية، بما في ذلك التمثيل المتساوي للمرأة وتنمية القدرات؛ والرقابة؛ والتقييم؛ والرصد والإبلاغ؛ وتوليد المعارف وإدارتها. وستكون مرحلة البدء في تنفيذ خطة العمل على مدى العام القادم عاملاً حاسماً في ضمان أن تحقق نتائج محددة. وستدعم الهيئة كيانات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى الاستثمار في تنفيذها، بقدر ما هو ممكن عملياً.

١٦ - وأدت الهيئة، بوصفها رئيسة الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والقائمة بأعمال الأمانة لها، دوراً رئيسياً في تشجيع ومناصرة المواقف والأعمال المنسقة في منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وإدماج مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج بشكل أكثر فعالية ومنهجية. وقدمت كيانات الأمم المتحدة بنجاح بياناً مشتركاً إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والخمسين حول تمكين المرأة الريفية. وأعدت فرقة العمل المعنية بالمرأة الريفية التابعة للشبكة صحيفة وقائع بشأن المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية دعمت مداوالات اللجنة ببيانات وأدلة، وأمثلة على الممارسات الجيدة^(١).

١٧ - وعملت الهيئة مع الآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات التي ترأسها أو تنشؤها كيانات منظومة الأمم المتحدة، وذلك لتعزيز قدرة هذه الآليات على إبراز المنظورات الجنسانية في ولاياتها. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك مساهمة الهيئة في ضمان التركيز القوي على المساواة بين الجنسين في الدعوة العامة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وعملية المتابعة الرامية إلى تحديد إطار للرصد العالمي، بالإضافة إلى شراكة بوسان لتعاون إثنائي فعال.

١٨ - ووفقاً للفقرة ٥٦ من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، تعمل الهيئة على المستوى القطري كجزء من نظام المنسقين المقيمين وتضطلع بدور قيادي في تنسيق العمل بشأن المساواة بين الجنسين. وترأس الهيئة حالياً الأفرقة المتخصصة في الشؤون الجنسانية في ٤٥ بلداً أو تشارك في رئاستها، وساهمت في وضع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في نحو ٢٠ بلداً. وللهيئة مكاتب في جميع البلدان الثمانية التي تُحرب فيها مبادرات "توحيد الأداء"، وهي تعمل بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١٩ - وتتيح المشاركة في البرامج المشتركة مع الوكالات الشريكة على المستوى القطري فرصاً هامة للهيئة للضغط من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وتنشط الهيئة حالياً في ١٠٦ برامج من هذا القبيل تغطي مجالات التركيز الرئيسية، بما في ذلك وضع حد للعنف ضد المرأة، وتعزيز المنظورات الجنسانية في التخطيط الوطني، والتمكين الاقتصادي للمرأة، ومنع نشوب النزاعات، والتماسك الاجتماعي.

(١) يمكن الاطلاع عليها في الموقع - [www.un.org/womenwatch/feature/ruralwomen/documents/En-Rural-](http://www.un.org/womenwatch/feature/ruralwomen/documents/En-Rural-Women-MDGs-web.pdf)

.Women-MDGs-web.pdf

٢٠ - وقامت الهيئة أيضا بتوسيع وتعزيز شراكاتها مع فرادى كيانات الأمم المتحدة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وجّه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة رسالة مشتركة إلى الممثلين الميدانيين لكلا الكيانين، أكدت فيها مجددا التزام الكيانين ببرامج المساواة بين الجنسين في إطار ولاية كل منهما، ومجالات القوة الخاصة بهما. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، وقّعت الهيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة رسالة تعاون للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢١ - وأصبحت الهيئة آخر عضو في وكالات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالصحة إضافة إلى البنك الدولي في عام ٢٠١٢، حيث انضمت إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتقدم هذه المجموعة الدعم المنسق والمتسق لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل من خلال تقديم الدعم الجماعي للبلدان التي بها أعلى معدلات وفيات الأمهات والرضع والأطفال والعمل على تسريع وتيرة التقدم في إنقاذ أرواح النساء والرضع وتحسين صحتهم، وتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية لدى القيام بذلك. وسيكون دور الهيئة في المقام الأول هو الدعوة، التي تركز على معالجة الأسباب الجذرية لوفيات الأمهات.

٢٢ - وواصلت الهيئة قيادة وتنسيق حملة الأمين العام "متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة"، بوسائل منها الجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجيات والأنشطة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، والعمل بشكل وثيق مع أعضاء الفريق العامل المعني بالحملة الذي أنشأته الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وتشير دراسة استقصائية عن الأنشطة المضطلع بها كجزء من الحملة، ولا سيما على الصعيد الوطني، إلى أن منظومة الأمم المتحدة تعتمد نهجا مشتركا وتمامسكا في عملها الرامي إلى منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والقضاء عليها. ويقود العديد من المنسقين المقيمين للأمم المتحدة الآن أفرقتهم القطرية في وضع الرمجة والأنشطة المشتركة وذلك تعزيزا لأهداف الحملة.

٢٣ - كما قامت الهيئة بتوسيع نطاق الشراكات بين الوكالات على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعمل الهيئة مع منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على القيام بدراسات فردية ووضع توصيات متعلقة بالسياسة العامة لتمكين المرأة في المناطق الريفية.

جيم - التفاعل مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين

٢٤ - قامت الهيئة خلال العام الماضي بترسيخ وتوسيع ممارسة التشاور الفعال والشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في النهوض بالأهداف المشتركة في مجال تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٥ - وفي أعقاب مشاورات موسعة مع شبكات المجتمع المدني وترشيحات قدمتها هذه المنظمات، عيّنت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية للهيئة فريقاً استشارياً عالمياً للمجتمع المدني، في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وسيكون الفريق بمثابة منتدى للحوار والتفاعل المستمر والمنظم مع قادة المجتمع المدني لخدمة أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن بين أعضاء الفريق الـ ٢١ قادة القواعد الشعبية، والجماعات الريفية وجماعات المجتمع المحلي، ومنظمات الشعوب الأصلية، وأكاديميون ونشطاء وقادة ذكور يعملون في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وستكون العضوية على أساس تناوبي، حيث ستكون مدة خدمة الأعضاء سنتين.

٢٦ - ويجري حالياً إنشاء فرق استشارية إقليمية ووطنية للمجتمع المدني ستتبع نفس المبادئ من حيث أهدافها وتكوينها. وتم إنشاء الفريق الاستشاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيار/مايو ٢٠١٢، والفريق القطري لباكستان في تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢٧ - وكان إنشاء الفريق الاستشاري العالمي للمجتمع المدني علامة بارزة في سنة تميزت بجهود متواصلة من جانب الهيئة لتعزيز التشاور مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٥٥ من قرارها ٦٤/٢٨٩. وواصلت الهيئة دعم مشاركة المجتمع المدني في العمليات الحكومية الدولية. ومن خلال زيادة التوعية، مكّنت الهيئة المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من المساهمة بصورة أفضل في المناقشات الموضوعية في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة. وشارك في الدورة ما مجموعه ٢٠٨٤ من ممثلي ٤٣٥ منظمة غير حكومية، قدموا ٧٤ بياناً مكتوباً، وأدلو بـ ١٢ بياناً شفويًا في المناقشة العامة، وقاموا بـ ٢٧ مداخلة أثناء حلقات النقاش التفاعلية للخبراء. كما عملت الهيئة على إيجاد فرص للتفاعل بين أعضاء مكتب اللجنة وممثلي المجتمع المدني، سواء في الفترة السابقة للدورة، أو في أثناء الدورة، وذلك لتعزيز تبادل وجهات النظر.

٢٨ - كما يَسَّرَت الهيئة مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس التنفيذي. وحضر ممثلو ٢٤ من هذه المنظمات الدورات الثلاث السابقة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وأيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٢)، وأدلى العديد

منهم بيانات حول بنود جدول الأعمال المتصلة بالخطوة الاستراتيجية للهيئة وتنفيذها. ورحبوا بزيادة المشاورات والشراكات مع الهيئة، التي ساهمت في تنفيذ الخطوة الاستراتيجية، إضافة إلى التعاون على عدة مستويات لتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢٩ - وعززت الهيئة أيضا التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الشراكات مع المجتمع المدني، وهي تشارك حاليا في عمليات كيانات الأمم المتحدة للتنسيق وتبادل المعارف مع المجتمع المدني، مما سيؤدي إلى توفير فرص أخرى للاتصال بالمجتمع المدني بشأن مسائل هامة في برنامج العمل العالمي، من قبيل المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما انضمت الهيئة إلى الفريق العالمي للدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، حيث ستعمل على تسليط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين.

٣٠ - وفي محاولة لتسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عززت الهيئة الشراكات مع العديد من الجهات المعنية الأخرى، منها المؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، ودوائر الأعمال. وأقيمت شراكات مع القطاع الخاص شملت عددا من الشركات والمجموعات، من بينها إيفون، وكوكاكولا وجونسون آند جونسون وتاغ هويار. وبدأت الهيئة العمل مع شركة مايكروسوفت من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، وتحسين البيانات والتوعية والدعوة.

دال - وظيفة الهيئة كمركز للمعارف

٣١ - وسعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرتها على أن تكون بمثابة مركز عالمي للمعارف، من خلال البحوث والتحليل وتبادل الأدلة والدروس المستفادة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات مثل المشاركة السياسية للمرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، ودور المرأة في السلام والأمن وإنهاء العنف ضد المرأة. وتشمل هذه الوظيفة أيضا تحديد وتطوير ونشر منهجيات وأدوات وأمثلة الممارسات الجيدة. ومن خلال هذه الوظيفة، توفر الهيئة تحليلا مستندا إلى الأدلة لدعم المناقشات واتخاذ القرار على الصعيد الحكومي الدولي. وتقدم الهيئة أيضا الخدمات الفنية والاستشارية للدول الأعضاء، بناء على طلبها. وتدعم البحوث والتحليلات بشكل متزايد أيضا وظيفة التنسيق التي تضطلع بها الهيئة.

٣٢ - وتستفيد البحوث التي تجريها الهيئة من الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من عملها التنفيذي. وأمثلة الممارسات الجيدة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين فهم ثغرات التنفيذ والتحديات، تتاح للهيئات الحكومية الدولية بطريقة أكثر اتساقا من خلال التقارير وقواعد البيانات وسائر المنتجات المعرفية. وسيكون من واجب شبكات الممارسين التابعة

لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكفل بشكل متزايد الإسهام الفعلي للعمل التنفيذي للهيئة وشركائها في منظومة الأمم المتحدة في إرشاد الأعمال التحضيرية للاجتماعات الحكومية الدولية، مثل الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة وموضوعها ذي الأولوية وموضوع الاستعراض.

٣٣ - ومن الإنجازات المحققة مؤخرا من أجل تقوية دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة كمركز للمعارف تأمين التمويل اللازم للمبادرة المتعلقة بالأدلة والبيانات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، وهي بمثابة شراكة جديدة كبرى مع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والحكومات الشريكة. وهذه المبادرة، التي تشمل في البداية ستة بلدان رائدة، ترمي إلى تحسين نوعية وتوافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية للمساواة بين الجنسين في مجالات التعليم، والأصول، والعمالة، والصحة، وتعود بالنفع المباشر على البلدان الرائدة إذ تسهم في إتاحة فهم أفضل لثغرات التنفيذ وتعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة.

٣٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، أُحرز تقدم في إنشاء مركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في سانتو دومينغو بوصفه مركز الامتياز الرئيسي للأمم المتحدة للتدريب في مجال المساواة بين الجنسين. وتشمل أهداف المركز الطويلة الأجل الإسهام في إعداد عنصر التدريب من استراتيجية الهيئة لتنمية القدرات؛ وتقوية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الدوليين الرئيسيين من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين؛ والإسهام في بناء القدرة التقنية للأمم المتحدة وشركائها في المجالات ذات الأولوية.

٣٥ - ويعتزم المركز، في خطته السنوية الأولى لعام ٢٠١٢، إرساء دعائمه ووضع منهجه الأول الذي يركز على المجالات ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية للهيئة، مثل إنهاء العنف ضد المرأة. ويولى تركيز خاص على التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة واستحداث نموذج تدريبي أساسي على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسوف يخدم المركز المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة.

٣٦ - وتتيح النظم الجديدة على الشبكتين الداخلية والخارجية تبادل المعارف داخليا ومع الشركاء على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل. وقد أنشئت عدة شبكات للممارسين لتبادل المعلومات وتشجيع الممارسات الجيدة وتبادل وجمع أمثلة عنها، إحداها تستخدمها الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وأخرى يستخدمها موظفو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في المقر وفي الميدان تهتم بالعمل المتصل بخطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥. وسيتوالى إنشاء شبكات إضافية للممارسين، بما في ذلك واحدة معنية بإنهاء العنف ضد المرأة، سوف تبني على عمل مركز المعارف الإلكتروني لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتوسع نطاق تأثيره، كما ستعزز الوصول إلى قاعدة بيانات الأمين العام المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

٣٧ - ودعماً للتعاون ولتبادل المعارف، أنشأت الهيئة منصة لإدارة المعارف (على الشبكتين الداخلية والخارجية) صارت جاهزة للعمل بشكل تام وتستخدم بالفعل على نطاق واسع في مقر الهيئة. وسوف يبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ تعميم استخدامها ليشمل المكاتب الميدانية. وتدعم المنصة الأنشطة من حيث الوصول في أنسب وقت إلى أنسب الأشخاص والمعلومات والمعارف والعمل مع هؤلاء الأشخاص واستخدام تلك المعلومات والمعارف؛ وبناء قاعدة معارف الهيئة وشراكاتها عن طريق قنوات جديدة للتفاعل والتعاون والتأثير؛ وتعزيز الاتصالات وأداء الأعمال. وتشمل خصائصها جمع وعرض مضامين وفضاءات وشبكات مؤسسية حول مجالات عمل الهيئة؛ وفضاءات تعاونية مرنة (داخلية أو مع الشركاء الخارجيين)؛ وموارد معرفية مكيفة حسب الحاجة، وذلك عن طريق التنبيه بالكلمات المفتاحية، وإقامة شبكات الزملاء، وإعداد موجزات بياناتهم.

٣٨ - وتشمل خصائص المنصة حالياً إدارة المحتوى (مثل ملفات البيانات، والتصاريح، وتخزين عدة صيغ من نفس الوثيقة، وإمكانية وصول الموظفين إليه من خارج مكاتبهم)، وتحسين أدوات البحث والاسترجاع (مثل محركات البحث والتوسيم)، وإقامة الشبكات والاتصالات (مثل الإعلانات ومنتديات النقاش)، وإنتاجية العمل (مثل إعداد الجداول الزمنية، والاتصال، والإدارة، والتسجيل الإلكتروني، والتقنيات الآلية لتدفق العمل). وتستند المنصة إلى نماذج تجعل استخدامها موحداً وتيسر تعميمها على صعيد الهيئة ككل. وهي يسيرة الاستعمال ومتوافقة مع برنامج ميكروسوفت أوفيس ويمكن لجهات التنسيق أن تكيف خصائصها.

هاء - الاتصالات الخارجية

٣٩ - خلال العام الماضي، حسنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتصالاتها الخارجية بغرض زيادة نطاق وتأثير جهودها في مجال الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووسعت الهيئة صلاتها الاعتيادية بوسائط الإعلام لتشمل أكثر من ٦٠٠ ١ منفذ إعلامي على الصعيد العالمي. ونما حضورها المؤسسي على الإنترنت حتى ازداد بثلاث مرات في عام ٢٠١١ ليصل عدد زيارتها إلى ٢٢ ٠٠٠ زيارة شهرياً بينما بلغ جمهور متابعيها عبر وسائط التواصل

الاجتماعي إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وتم بشكل خاص التركيز على تقوية التعاون والتنسيق بين مقر الهيئة والمكاتب الميدانية بغرض توسيع نطاق تلك الجهود على الصعيد الوطني.

٤٠ - وولد الاتصال الإعلامي للهيئة تغطية موسعة للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة واليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٢. وقام ما يربو على ٨٠٠ منفذ إعلامي بالتقاط أو اقتباس رسالة وكيله الأمين العام/المديرة التنفيذية للهيئة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، أدرجت الهيئة، للمرة الأولى، وسائط التواصل الاجتماعي ضمن تغطيتها للجنة عن طريق استخدام حساب على موقع "تويتر". وفي كل يوم، كان يرد على وسمة "#CSW56" في المتوسط ٥ ملايين انطباع وزاد عدد متابعيها على مليوني شخص. وعلى موقع فيسبوك، قرأ أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص التعليقات المنشورة عن اللجنة.

٤١ - وتُستكمل هذه الجهود العالمية بشكل متزايد بالتوسع الاستراتيجي للشراكات الإعلامية على الصعيدين الإقليمي والوطني. فعلى سبيل المثال، في منطقة الأنديز، عملت الهيئة مع ٤٠ شريكا ما بين صحيفة مطبوعة وقناة تلفزيونية وإذاعية بغرض زيادة تغطية مسألة المساواة بين الجنسين. ورعت الهيئة فقرات تلفزيونية وإذاعية عن توعية الناحيين في مصر أذيعت على نطاق واسع على القنوات الوطنية.

٤٢ - وتعمل الهيئة أيضا مع الشركاء بغرض توسيع نطاق تأثير دعوتها في مجالات التركيز المواضيعية. فعلى سبيل المثال، من خلال منبرها للتعبة الاجتماعية المسمى "قولوا لا - اتحدوا من أجل إنهاء العنف ضد المرأة"، أقامت الهيئة شراكة مع الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة، بهدف وضع منهج تعليمي غير رسمي عن إنهاء العنف ضد المرأة. وأشركت الحملات الجارية في منطقتي البحر الكاريبي وجنوب آسيا الفنانيين والشباب في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء.

تفاعل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ثم خلال المؤتمر ذاته المنعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، هي مثال يجسّد تنفيذ الهيئة الموحد، في سياق عملية حكومية دولية كبرى، لجميع وظائفها من أجل تعزيز النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

وأسهمت الهيئة، من خلال وظيفة الدعم المعياري التي تضطلع بها في تأمين الاعتراف بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كاثنتين من الأولويات الرئيسية في "المستقبل الذي نصبو إليه"، وهو عنوان الوثيقة الختامية للمؤتمر التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٦، وكفالة مكانة بارزة للاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإشارة المتكررة إليها على امتداد أعمال المؤتمر. وبناء عليه، فإن الوثيقة الختامية تركز على الدور الحيوي والريادي للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

وخلال الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر، استخدمت الهيئة وظيفتها كمركز للمعارف دعماً لقضية بلوغ هدف المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة ودورها الريادي في التنمية المستدامة. ووفرت الهيئة مدخلات تتعلق بالسياسات، بما في ذلك إسهام في محتوى مشروع الوثيقة الختامية.

ومن خلال وظيفتها التنسيقية، تفاعلت الهيئة بنجاح مع مجلس الرؤساء التنفيذيين لكي تحظى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمكانة بارزة في بيانين مشتركين قُدمتا للمؤتمر، وصدرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢. وعملت الهيئة أيضاً من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين من أجل ضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في دعوتها إلى المساواة بين الجنسين في سياق التنمية المستدامة. ووزعت الرسائل الأساسية الناتجة عن ذلك، والتي استفادت من الميزة النسبية للمنظمات المساهمة في قطاعات محددة، على الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة.

وأجريت أنشطة دعوة وتواصل بغية تعبئة أصحاب المصلحة وإبراز أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين في سياق التنمية المستدامة. وتواصلت الهيئة بفعالية مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المجموعة النسائية الرئيسية، على امتداد عملية التفاوض بغية

الدعوة إلى جعل قضايا المساواة بين الجنسين تحتل مكانا بارزا في الوثيقة الختامية. ويسرت الهيئة مشاركة المنظمات القاعدية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في المرحلة التحضيرية، فضلا عن جمع الموارد دعما لمشاركة نحو ثلاثين من ممثلي المجتمع المدني في المؤتمر نفسه.

وخلال المؤتمر جمعت الهيئة ممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص في اجتماعين موازيين هامين، هما "منتدى القادة" و "قمة النساء القياديات عن المستقبل الذي تصبو إليه المرأة". وأتاح الاجتماع الأول مجالا للحوار عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستدامة، فسلط الضوء على السياسات الكفيلة بتحسين حياة المرأة عن طريق الحد من الفقر، وفتح الفرص الاقتصادية أمامها، وحمايتها من التحديات الصحية والبيئية الضارة. وفي الاجتماع الثاني، وقّعت ست نساء من رئيسات الدول والحكومات دعوة للعمل أهبين فيها بالحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برنامج عمل التنمية المستدامة.

ومن خلال الاتصالات الخارجية الواسعة، عممت الهيئة ونشرت رسائل أساسية وروجت للأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين في التنمية المستدامة. واستُخدمت وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من الشبكات الإلكترونية في ترسيخ مضمون الرسائل الأساسية للهيئة. وأسفر الاتصال بالمنافذ الإعلامية الدولية الرئيسية عن آلاف الاستجابات في ٨٤ بلدا على الأقل في جميع القارات. وحرر ٥٠٠ شخص أكثر من ١٥٠٠ رسالة على موقع "تويتر" عقب عليها ٣٦ مليون ووصلت إلى ٥ ملايين مستخدم مختلف. وفي ١٣ حزيران/يونيه، وصلت محادثة على الهواء عن المرأة والتنمية المستدامة على موقع "تويتر" عبر الوسمة "#AskUNWomen" ٣,٣ مليون مستخدم مختلف. وأعد قسم مكرّس في موقع الهيئة على شبكة الإنترنت ما يناهز ١٠٠ مادة إخبارية وبرنامجية على وسائل متعددة من أجل توفير المعلومات الهامة في الوقت المناسب. وسجل موقع الهيئة على شبكة الإنترنت زيادة قدرها ١٢ في المائة في عدد الزيارات أثناء المؤتمر.

وأدجت الهيئة خبراتها التنفيذية في جميع جوانب إسهامها في عملية المؤتمر، وسوف تشارك بنشاط في المتابعة والتنفيذ. كما أن الأدلة والأمثلة على الممارسات الجيدة الواردة من مجالات التركيز الرئيسية للهيئة وخاصة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة ودورها القيادي، أفضت إلى إثراء تحليل الروابط بين المساواة بين الجنسين والاستدامة. وكجزء من نتائج المؤتمر، سجلت الهيئة العديد من البرامج الجارية والمعتمدة كالتزامات طوعية* من جانبها للإسهام في تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة. وتشمل هذه البرامج

البرنامج المشترك للهيئة ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي المعني بتعجيل التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية؛ والشراكة بين الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب دعم بناء السلام المعنية بمشاركة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية؛ ومشروع الهيئة لإعداد بوابة معرفية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وبرامج تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في بنغلاديش والصين وباكستان وجزر المحيط الهادئ.

* أنشأت أمانة المؤتمر سجلا إلكترونيا مباشرا للالتزامات الطوعية لجميع أصحاب المصلحة - المجموعات الرئيسية، ومنظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء - بغرض المضي قدما ببرنامج عمل التنمية المستدامة. وفي الوثيقة الختامية، دُعي الأمين العام إلى جمع الالتزامات الطوعية في سجل يتاح على شبكة الإنترنت لكفالة الشفافية التامة وإمكانية إطلاع الجمهور عليها. انظر www.uncsd2012.org/allcommitments.html

ثالثا - إدارة الهيئة

٤٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل هيكل إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي أنشأته الجمعية العامة في الفقرة ٥٧ من قرارها ٢٨٩/٦٤ تقديم التوجيهات الفعالة إلى الهيئة بشأن السياسات المعيارية والتنفيذية. وشاركت الدول الأعضاء بنشاط فائق، وعلى مستوى رفيع، في أعمال لجنة وضع المرأة والمجلس التنفيذي للهيئة وفيما يستمر تبادل للآراء بين الوفود بشكل غير رسمي حول علاقة العمل بين اللجنة والمجلس التنفيذي، لا يزال ينتظر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتخاذ قرار رسمي، كما هو مطلوب في الفقرة ٦٧ (ب) من القرار ٢٨٩/٦٤.

ألف - المجلس التنفيذي

٤٤ - منذ الانتهاء من التقرير السابق، اتخذ المجلس التنفيذي مقررات أساسية زادت في تعزيز قدرة الهيئة على توسيع الدعم القائم على الطلب المقدم للدول الأعضاء على المستوى الوطني. وموافقته، في مقرره ٥/٢٠١١، على اعتماد مبلغ إجماليه ١٤٠,٨ مليون دولار لميزانية الهيئة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وفرت الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وقدمت المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٢، المعقودة في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، وعلى وجه الخصوص المقرران المتعلقان بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (المقرر ٢/٢٠١٢) وبالهيكلة

الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (المقرر ٤/٢٠١٢)، المزيد من التوجيهات وعززت الأساس للأنشطة التنفيذية للهيئة وفعاليتها التنظيمية.

٤٥ - وشارك المجلس التنفيذي للمرة الثانية في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، الذي عقد في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وشارك أعضاء من مكتب المجلس التنفيذي في زيارة ميدانية مشتركة لأعضاء تلك المجالس التنفيذية إلى جيبوتي، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، وإلى إثيوبيا، في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وكان الغرض من الزيارتين هو تقييم كيفية عمل وتنسيق فريقى الأمم المتحدة القطريين في البلدين والطريقة التي تدعم بها الأمم المتحدة أولويات الحكومتين في مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية. واختيرت جيبوتي، وهي من أقل البلدان نمواً، نظراً لجهودها المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية المتواصلة في مجالات الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والبيئة، والطاقة، والمياه. وفي حالة إثيوبيا، أولي الاهتمام أيضاً للتفاعل بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة وسائر الشركاء في التنمية.

باء - لجنة وضع المرأة

٤٦ - استخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العملية التحضيرية للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة (المعقودة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٢، مع عقد اجتماع إضافي في ١٥ آذار/مارس لاستكمال أعمال الدورة) للزيادة في تعزيز التماسك والروابط بين دورها الخاص بالدعم المعياري وأنشطتها التنفيذية على أرض الواقع. واستخدمت التجارب والخبرات والأمثلة على الممارسات الجيدة المستمدة من مكاتبها الميدانية في التحليل المقدم إلى اللجنة، وخاصة في ما يتعلق بالمواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض الخاصة بالدورة. وساعدت الجهود أيضاً في توسيع قدرة الهيئة على تقديم المشورة التقنية والمواضيعية بشأن تنفيذ القواعد والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعمت الهيئة اللجنة في جميع جوانب دورتها، بما في ذلك مناقشة عامة، ومناقشة مائدة مستديرة رفيعة المستوى، وست حلقات نقاش تفاعلية. واعتمدت اللجنة ستة قرارات ومقرراً واحداً.

٤٧ - وتقوم الهيئة بتكثيف أعمالها التحضيرية سعياً منها لتهيئة بيئة مواتية لدورة سابعة وخمسين ناجحة، وذلك بوسائل منها زيادة إشراك المكاتب الميدانية والتواصل مع الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وفي تلك الدورة، سيكون

الموضوع ذو الأولوية الذي ستنظر فيه اللجنة هو القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها، وستتناول كموضوع للاستعراض تقاسم المسؤوليات بالتساوي بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستناقش إمكانية إجراء استعراض وتقييم لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ٢٠١٥، وستقرر المواضيع ذات الأولوية للدورات المقبلة.

جيم - علاقة العمل بين لجنة وضع المرأة والمجلس التنفيذي للهيئة

٤٨ - في القرار ٢٨٩/٦٤ شددت الجمعية العامة على الحاجة إلى إنشاء آليات إبلاغ محددة قائمة على تحقيق النتائج، فضلاً عن ضرورة تحقيق الاتساق والتنسيق والمواءمة بين الجوانب المعيارية والجوانب التنفيذية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وطلبت إلى لجنة وضع المرأة وإلى المجلس التنفيذي للهيئة، تعاوناً وثيقاً فيما بينهما لتقديم الإرشاد والتوجيه المتناسقين، كل في مجال اختصاصه. وطلبت كذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء روابط ملائمة وعملية بين اللجنة والمجلس التنفيذي بما يكفل الاتساق بين التوجيه الشامل في مجال السياسة العامة الذي تحدده اللجنة وبين الاستراتيجيات والأنشطة التنفيذية التي يقرها المجلس التنفيذي.

٤٩ - وبدأت الهيئات الحكومية الدولية المعنية العملية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عندما دعا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتهية ولايته إلى عقد اجتماع غير رسمي لمكتب المجلس مع مكتي اللجنة والمجلس التنفيذي، وذلك بمشاركة وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبعد ذلك، جرى تبادل لوجهات النظر داخل مكتي اللجنة والمجلس التنفيذي، وبين المكاتب وبين مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئاسة اللجنة والمجلس التنفيذي. ويتوقع أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية، التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، المزيد من الخطوات من أجل تنفيذ طلب الجمعية العامة.

رابعا - الإدارة والموارد البشرية

٥٠ - أصبحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جاهزة للعمل بشكل كامل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعد الانتهاء من الترتيبات الانتقالية المبينة في الفقرات ٨١ إلى ٨٨ من القرار ٢٨٩/٦٤. واكتمل انتقالها إلى مكاتبها الجديدة في نيويورك (وعنوانها 220 East 42nd Street) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على الرغم من أن مجموعة صغيرة من الموظفين لا تزال في موقع آخر حتى انتهاء عقد استئجار تلك الأماكن. وساهم

تقاسم أماكن العمل فيما بين موظفي المقر المنتمين إلى الكيانات المكونة الأربعة في ظهور روح فريق قوية للعمل بنشاط من أجل تنفيذ الولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالهيئة.

٥١ - وأداء الهيئة الفعال تدعمه البنية التحتية التكنولوجية الموحدة المتاحة لجميع الموظفين. إذ استُبدلت المعدات القديمة بأخرى جديدة وجرى توحيدها على نطاق الهيئة وتم تحديث البرمجيات المكتبية، وتقوم الهيئة الآن بتعديل نظمها المركزية ومواقعها على الإنترنت وفقا لذلك. واستُحدثت منصة حاسوبية للتداول بالفيديو مع المكاتب الميدانية تمت فيها الاستفادة من عناصر البنية التحتية الموجودة.

٥٢ - وأحرز مزيد من التقدم في تعزيز الموارد البشرية للهيئة منذ الانتهاء من التقرير المرحلي السابق؛ فقد عين جميع أعضاء فريق الإدارة العليا في حزيران/يونيه ٢٠١١ وتولوا مهامهم بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ومع دمج أربعة كيانات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملية المواءمة الخاصة بالوظائف في المقر، فتحت عملية اختيار تنافسية مكونة من مرحلتين للمرشحين الداخليين والخارجيين من أجل ملء وظائف أساسية غير مواءمة جديدة وشاغرة وثابتة في المقر (انظر A/66/120، الفقرات ٤٤-٤٦). ومنذ ذلك الحين، ظلت الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية أولوية من الأولويات، وأحرز مزيد من التقدم في مجال تعزيز الموارد البشرية للهيئة، وفي معالجة القضايا الموروثة عن الفترات السابقة المتعلقة بأنواع العقود وحدوث اعتماد مفرط على العقود القصيرة الأجل للمهام التي تستوجب التفرغ الكامل. وأعلنت نتيجة عملية الاختيار التنافسية الداخلية في آب/أغسطس ٢٠١١، وشغل مرشحو داخليون ٢٩ وظيفة من بين الوظائف البالغ عددها ٣٩. وفي عام ٢٠١١، اكتملت عملية الاستقدام بالنسبة لـ ١١٤ وظيفة وبدأت العملية بالنسبة لـ ٥٧ وظيفة أخرى. وتشكل النساء ٨٠ في المائة من موظفي الهيئة.

٥٣ - وبدأت عملية التوحيد التي شملت الوظائف الميدانية في منتصف عام ٢٠١١؛ إذ جرى تعزيز المكاتب الميدانية في ٣٣ بلدا ومنطقة بناء على تقييم للقدرات الميدانية أجري في أوائل عام ٢٠١١ وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية للهيئة. وبدأت إعادة تشكيل الهياكل الإقليمية للهيئة في أواخر عام ٢٠١١، وسيتم تنفيذها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وبالتالي إكمال تنفيذ تصميمها الهيكلي.

٥٤ - وقامت الهيئة بتكليف جهة خارجية بإجراء دراسة للخيارات من أجل هيكلها الإقليمي، تتضمن الدروس المستفادة من المنظمات الأخرى سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، مما أدى إلى تحديد العناصر الأساسية لهيكل إقليمي جديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيدعم على نحو أفضل الدول الأعضاء ويمكن الهيئة من الاستفادة إلى أقصى حد من

منظومة الأمم المتحدة بغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال عقد مشاورات مع الدول الأعضاء، والشركاء من المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، وموظفي الهيئة.

٥٥ - ويجول الهيكل الإقليمي الجديد عملية صنع القرار والدعم في مجالات السياسة العامة والبرامج والتنفيذ إلى المراكز الإقليمية وإلى مجموعة مختارة من المكاتب المتعددة الأقطار. وسيتمكن هذا الأمر الهيئة من تحقيق رؤيتها ومعالجة التحديات الهيكلية، بما في ذلك نواحي عدم الكفاءة الإجرائية، من خلال تبسيط وتسريع عملية الرقابة وصنع القرار دعماً للمكاتب القطرية. وسوف يمكن الهيكل أيضاً كبار القادة في الميدان من اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تستجيب للأولويات الوطنية والإقليمية، وتضمن التعاون الفعال مع منظومة الأمم المتحدة. ويجري حالياً وضع خطة لتنفيذ إدارة التغيير خاصة بالهيكل الإقليمي الجديد لتسترشد بها الهيئة في ما يتعلق بهذه القرارات وتنفيذها.

٥٦ - وواصلت الهيئة الاستثمار في تعزيز تماسك قواها العاملة، وفي توسيع فرص التعلم لموظفيها من أجل التعامل مع الاختلافات في القدرات على نطاق المنظومة. وجمع معتكف للقادة والمديرين في أوائل عام ٢٠١٢ موظفين من المقر والميدان لتعزيز قيادة الهيئة كفريق، بما في ذلك الروابط بين المقر والميدان وبين الوظائف المعيارية والتنفيذية والتنسيقية، وتحديد خطوات معينة للقيام بتحسينات في التنظيم. وأطلقت مبادرات التعلم والتدريب وتنمية قدرات الموظفين لدعم مجالات مثل تحليل الاحتياجات في مجال التعلم، وإدارة العمليات، والتخطيط للعمل وتقييمه، وتنفيذ السياسات الخاصة بالحفاظ على الصحة وتحقيق التوازن بين العمل والحياة.

٥٧ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذت خطوات بغية ضمان تمثيل ملائم للموظفين بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال عملية تنسم بالشفافية والمشاركة. ومكنت الاجتماعات العامة المفتوحة ودورات فترات الغذاء بمشاركة ممثلي موظفين من اتحاد موظفي الأمم المتحدة ومجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميع الموظفين المعنيين من الاطلاع على الخيارات المتاحة ومناقشتها. واستكملت هذه الاجتماعات بالموارد الموجودة على الإنترنت. ومن المتوقع أن تكتمل العملية بحلول نهاية عام ٢٠١٢ بقرار نهائي سينظر في الخيار الأفضل لتمثيل الموظفين، سواء في المقر أو في الميدان.

خامسا - التمويل

ألف - موارد الميزانية العادية

٥٨ - وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٦، على الميزانية البرنامجية المقترحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.17)) التي أعدت طبقاً للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2008/8) وبصفة خاصة، وافقت الجمعية على إضافة وظيفتين لدعم البرامج: واحدة لموظف إداري وواحدة لموظف للميزانية والشؤون المالية.

٥٩ - وبناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٥، ستعرض الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالتفصيل العمليات الحكومية الدولية المعيارية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ ولايتها، على نحو ما أشير إليه في الفقرة ٧٥ من القرار ٢٨٩/٦٤. وسيستند هذا التفصيل إلى الخبرة التي اكتسبتها الهيئة منذ أن بدء تشغيلها الكامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، في إيجاد أجمع سبل لإنجاز ولايتها ووظائفها وتلبية الاحتياجات المتغيرة.

٦٠ - واستناداً إلى موافقة الجمعية العامة على استخدام ترتيب منحة يتعلق بالجزء الذي يخص هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الميزانية العادية، واصلت الهيئة استخدام هذه الطريقة بسلاسة وفعالية. وعقب إصدار شعبة تخطيط البرامج والميزانية بالأمانة العامة لإخطار بتخصيص مبلغ قدره ١٠٠ ٩٥٧ ٦ دولار لعام ٢٠١١، تلقت الهيئة بانتظام الموارد المعتمدة من الخزنة، فتمكنت بذلك من تسديد التكاليف المأذون بها. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، أبلغت الهيئة عن نفقات متكبدة تبلغ ٦ ١١٣ ٥٦٥ دولاراً، أدت إلى دفع مبلغ زائد قدره ٨٤٣ ٥٣٥ دولاراً. وتم استرداد هذا المبلغ من التحويلات المتعلقة بميزانية سنة ٢٠١٢.

باء - الموارد من التبرعات

٦١ - وافق المجلس التنفيذي، في مقرره ٥/٢٠١١، على الميزانية المؤسسية للهيئة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ١٤٠,٨ مليون دولار. وتدعم هذه الموارد تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ٣/٢٠١١، وستمكن الهيئة من تحقيق نتائج بتوفير خبرة تقنية عالية الجودة، والاستفادة الكلية من الموارد، وإقامة شراكات، وتيسير تبادل المعارف، والمشاركة في التوعية والتأثير، وبناء القدرات، ومن ثم المساهمة في تغيير حياة النساء والفتيات على أرض الواقع. وبالتحديد، تساهم هذه الموارد في تعزيز قدرة الهيئة على دعم البلدان فيما تبذله من جهود لتحقيق أولويات تتولى جهات وطنية زمام أمورها فيما يتصل

بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستدعم أيضا الإنشاء التدريجي لكيانات جديدة تابعة للهيئة في ٢١ بلدا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فضلا عن تعزيز قدرات تلك الكيانات في ١٧ بلدا وافق المجلس التنفيذي على توفير موارد الميزانية المؤسسية لها في عام ٢٠١١. والتعزيز المحدود لقدرات المقر سيساهم أساسا في تخطي الفجوات في الوظائف المؤسسية الرئيسية ودعم الأولويات البرنامجية للخطة الاستراتيجية.

٦٢ - وبدأ نفاذ النظام المالي والقواعد المالية للهيئة (UNW/2011/5/Rev.1) اعتبارا من ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، عقب اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي للهيئة في مقرره ٢/٢٠١١. ووافق المجلس التنفيذي، في مقرره ٣/٢٠١٢، على التعديلات المقترحة للنظام المالي وأحاط علما بالقواعد المالية المعدلة على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتصنيفات الموحدة للتكاليف في إطار الميزانية المتكاملة.

٦٣ - وتحققت في عام ٢٠١١ زيادة في العائدات نتيجة لتعبئة الموارد. فقد أسهمت الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد، التي تشمل الاتصال بالقطاع الخاص وصياغة دراسة جدوى للمساهمة في الهيئة، في حشد المزيد من الدعم للموارد الأساسية، حيث زاد عدد أكبر من المانحين حجم الدعم الأساسي إلى ١٠ ملايين دولار أو أكثر، وفي زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة غير التقليدية. وإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الحكومات المانحة من ١٠٧ حكومات إلى ١١٦ حكومة.

٦٤ - وزادت الموارد الأساسية من ٧٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١١ (٦٠ في المائة)، مما يعكس التزام المانحين بأعمال الهيئة وولايتها، رغم الصعوبات المالية العالمية. أما فيما يتعلق بالأموال غير الأساسية، فقد تلقت الهيئة ١٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦ ملايين دولار (٦ في المائة) مقارنة بعام ٢٠١٠. ويشمل ذلك المساهمات في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وصندوق المساواة بين الجنسين. غير أن الموارد الأساسية وغير الأساسية مجتمعة ظلت دون الأهداف السابقة. وبصفة خاصة، خفضت أهداف عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من مبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويا الوارد في المقترح الشامل للأمين العام (A/64/588، الفقرة ٤٧) ومبلغ ٩٠٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ المتوقع في التقرير المرحلي السابق (A/66/120، الفقرة ٥٨) إلى مبلغ مجموعه ٧٠٠ مليون دولار لفترة السنتين.

٦٥ - وكان مانحون جدد نسبيا مثل الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وغابون ونيجيريا والهند من بين المانحين الذين أعلنوا وقدموا تبرعات كبيرة بلغ بعض منها مليون دولار

أو أكثر (الإمارات العربية المتحدة والهند). وزاد العديد من المانحين الآخرين الدعم الأساسي الذي يقدمونه للهيئة: فقد أسهمت إسبانيا بأكثر من ٢٥ مليون دولار؛ وأسهمت النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بنحو ١٥ مليون دولار؛ وأسهمت أستراليا وكندا بزهاء ١٠ ملايين دولار. وزادت عدة دول أعضاء مساهماتها الأساسية، كجمهورية كوريا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا وهولندا. وقام حوالي ثلث الدول الأعضاء الـ ١١٦ التي أسهمت بموارد أساسية بإعلان تبرعات لعدة سنوات.

٦٦ - وعززت الهيئة تعبئة الموارد من المؤسسات، حيث تلقت منحاً بلغت قيمتها ١ ٢٣٣ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١١. وقدمت الدعم أيضاً لتنمية قدرات لجانها الوطنية الـ ١٨، مما أدى إلى زيادة أنشطتها. فعلى سبيل المثال، نظمت اللجنة الأسترالية ٣٥٠ مناسبة حول اليوم الدولي للمرأة، وخصصت عائداتها لصالح مشاريع الهيئة في منطقة المحيط الهادئ. ونظمت لجنة الولايات المتحدة مسيرات من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، وتبرعت بالعائدات للصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ووسعت لجنة أيسلندا حملتها المسماة "المتأخيات"، وهي حملة شهرية ترمي أيضاً إلى التوعية بالمساواة بين الجنسين ويعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بينما بدأت اللجنة الفنلندية برنامجاً مماثلاً. وإجمالاً، أسهمت اللجان الوطنية بمبلغ ٨٢٣ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١١، ودعت في نفس الوقت إلى زيادة المساهمات الحكومية.

٦٧ - وأقام العديد من اللجان الوطنية، من بينها اللجان الوطنية في أستراليا وأيسلندا وسنغافورة والمملكة المتحدة واليابان، شراكات مع شركات القطاع الخاص، بينما قامت اللجان الوطنية في أستراليا وسويسرا واليابان بالترويج لمبادئ تمكين المرأة، مما أدى إلى توقيع العديد من الشركات على هذه المبادئ.

٦٨ - ويواصل سجل إلكتروني، أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ لكفالة شفافية الإبلاغ بشأن التمويل مع تيسير وصول الدول الأعضاء إلى المعلومات ذات الصلة، تقديم معلومات عن التبرعات المعلنة والواردة^(٢).

سادساً - الخلاصة والاستنتاجات

٦٩ - أثبتت المعلومات المقدمة في هذا التقرير أن قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ لا يزال يتيح للهيئة أساساً قوياً ومتيناً تستند إليه للاضطلاع بالمهام المنوطة بها. فقد تقدمت الهيئة

(٢) انظر الموقع الشبكي التالي: www.unwomen.org/wp-content/uploads/2012/06/Pledges_May_31_2012.pdf.

بسلاسة في زيادة تعزيز قيادتها، وأصبح التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية. ويجري تدريجياً تعزيز قدرتها المؤسسية وكفاءتها وفعاليتها التنظيميتين باعتبارها كياناً جامعاً. وفي الوقت ذاته، اتضحت المجالات التي تتطلب مزيداً من العمل.

٧٠ - ومن مصادر القلق الكبرى أن أهداف تعبئة الموارد لعام ٢٠١١ لم تتحقق تماماً. وتحقيق الهدف المخفض البالغ ٧٠٠ مليون دولار لفترة الستين يتطلب زيادة كبيرة في الدعم المقدم من المانحين. وإذا أُريد للهيئة أن تنفذ ولايتها بالكامل في السنوات المقبلة، لا بد أن يقدم المانحون الدعم اللازم لبلوغ مستوى الحد الأدنى من التمويل الذي يتماشى والطموحات الواردة في الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة.

٧١ - وترتبط الهيئة بشكل متزايد مهمة الدعم المعياري التي تتولاها بتجربتها وخبرتها التنفيذية. وستُعطى الأولوية للجهود الرامية إلى إنشاء نظام قوي يكفل عمل الهيئة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على المستوى القطري بطريقة أفضل وتجاوباً بشكل منهجي مع نتائج العمليات الحكومية الدولية العالمية.

٧٢ - وستبذل الهيئة مزيداً من الجهود لكي تعرض بصورة أوضح دورها إزاء منظومة الأمم المتحدة في التنسيق وفي السياقات المشتركة بين الوكالات. ولن كان التقدم المحرز في تعزيز التعاون على نطاق المنظومة تقدماً ملحوظاً، فلا بد من زيادة الاستثمار والقدرات لكي تستطيع الهيئة تولى دورها القيادي بشكل كامل في تلك السياقات وتقديم الدعم التقني المحدد الذي يحتاجها شركاء الأمم المتحدة في جميع القطاعات، في المقر وفي الميدان. ويتعين بذل جهود خاصة لبناء قدرات الكيانات الميدانية التابعة للهيئة وزيادة خبرتها للمشاركة فعلاً في الآليات المشتركة والتعاون بين الوكالات.

٧٣ - ورغم أن الهيئة عززت مواردها البشرية، لا تزال أوجه التفاوت في القدرات على نطاق الهيئة تشكل تحدياً كبيراً. ولا تزال المركزية المفرطة في عملية صنع القرار تتسبب في تأخير المعاملات وتكبد التكاليف، إلى جانب عدم كفاية الاتصالات. فهذه هي الأمور ذات الأولوية في عملية الهيكل الإقليمية لعام ٢٠١٢ وللجهود الرامية إلى تحقيق الفعالية المؤسسية على نطاق أوسع.

٧٤ - ووفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، سيقدم تقرير شامل عن تنفيذ الجزء ذي الصلة من القرار ٢٨٩/٦٤ إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين.